الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.48

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيَّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة استعمال الورق

13-57014X (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/C.3/68/L.42/Rev.1 و A/C.3/68/L.56 و A/C.3/68/L.57)

١ - **السيدة أستياساران أرياس** (كوبا)، تكلمت بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن أعضاء الحركة لا يزالون يعارضون بشدة الانتقائية، والمعايير المزدوجة، والتسييس الذي تعكسه مشاريع القرارات القطرية المخصصة الأربعة المقدمة إلى اللجنة. فمثل هذه القرارات، التي تميل إلى استهداف دول نامية، تعد خرقاً لمبادئ العالمية، والموضوعية، وعدم الانتقائية التي ينبغي مراعاتها عند تناول مسائل حقوق الإنسان.

٢ - وأضافت أن مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور هام باعتباره جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن بحث حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ويجب أن يكون الاستعراض الدوري الشامل آلية تعاونية عملية المنحى تستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها؛ وعلاوة على ذلك، يجب أن يتضمن حواراً تفاعلياً مع البلدان الخاضعة للاستعراض، ويجري بطريقة شفافة، وغير انتقائية، وبنَّاءة، وغير تصادمية، وغير مسيسة.

٣ - وبصرف النظر عما إذا كانت مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند الحالي تستند إلى حقائق أو ادعاءات، فإن هذا لا يغير من حقيقة أنها تستهدف أعضاء حركة عدم الانحياز استناداً إلى دوافع سياسية بحتة؛ وهي على هذا النحو لا تعمل إلا على زيادة تسييس مسائل حقوق الإنسان، وتؤثر بطريقة سلبية على مصداقية مجلس حقوق الإنسان، بوصفه الهيئة المختصة بتقييم حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تنميتها ومواقفها السياسية. ولهذا، فإنها تحث جميع الوفود على التصويت ضد مشاريع القرارات القطرية المخصصة.

مشروع القرار *A/C.3/68/L.42/Rev.1*: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

٤ - **الرئيس**: أعلن أن مشروع القرار ليست له آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال، عند تقديم مشروع القرار، إن ألبانيا، وأندورا، والنمسا، وبوتسوانا، وكولومبيا، وجزر القمر، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وفنلندا، وجورجيا، واليونان، وأيرلندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، وموناكو، والجبل الأسود، ونيوزيلندا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسيشيل، والصومال، والسويد، وسويسرا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضاف أنه نظراً لأن الحكومة السورية تصر على التشبث بالسلطة، وتواصل ارتكاب جرائم بشعة ضد شعبها، فإن وفده مضطر لأن يقدم مع الأسف مشروع قرار ثالث بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. فقد أفادت تقارير الأمم المتحدة الأخيرة بأن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين، قد قُتلوا نتيجة للنزاع، وتم تشريد نحو ٩ ملايين شخص، وأن قرابة نصف السكان السوريين في حاجة ماسة للمعونة الغذائية، بينما تنتشر الأمراض، ويخيم خطر الموت على ٢,٥ مليون شخص.

٦ - وفي حين أن حركة عدم الانحياز، التي تنتمي إليها المملكة العربية السعودية، تعارض بشكل عام القرارات القطرية المخصصة، إلا أن مشروع القرار الحالي يعد حالة خاصة؛ فلا يمكن أن يقف العالم موقف المتفرج بينما يرتكب

النظام السوري مثل هذه الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان ضد شعبه. وعلى النقيض من محاولات الحكومة السورية عرقلة محادثات السلام الدولية، يطالب مقدمو مشروع القرار بعقد مؤتمر جنيف الثاني، وتنفيذ البيان الذي أصدره مؤتمر جنيف الأول في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن سوريه، والذي أوصى بإنشاء حكومة انتقالية.

٧ - وأضاف أن الإشارات التي وردت في مشروع القرار إلى المذبحة في غوطة دمشق لها ما يبررها، نظراً لأن تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية أكد أن الصواريخ قد أُطلقت من مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن تدمير جميع الأسلحة الكيمائية في البلد، بل وأن يقدم أيضاً أولئك المسؤولين عن استخدامها للعدالة. وقال إن التصويت لصالح مشروع القرار من شأنه أن يؤكد مبادئ حقوق الإنسان التي تمثل ركائز الأمم المتحدة؛ كما أن التصويت ضده من شأنه أن يشجع النظام السوري على مواصلة ارتكاب جرائمه المخزية.

٨ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن كيريباتي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٩ - **الرئيس:** قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/68/L.42/Rev.1.

١٠ - **السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية)، تكلم تعليلاً لصوته قبل التصويت، فقال إن وفده يعارض الممارسة المستمرة باعتماد مشاريع قرارات قطرية مخصصة، والتي تعد خرقاً لمبادئ العالمية، والموضوعية، وعدم الانتقائية. كما أنها تقوض الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان عن طريق الاستعراض الدوري الشامل، والذي يعد الآلية الرئيسية المنوط بها استعراض حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء، دون تمييز. وأضاف أن الأعداد المتزايدة من الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها جماعات إرهابية متطرفة تشكل تهديداً متزايداً في الجمهورية العربية السورية؛ ويقع على الدول الأعضاء واجب دعم حوار تقوده سوريه ويهدف إلى تحقيق حل سياسي سلمي، فينبغي ألا تلجأ إلى اعتماد مشاريع قرارات قطرية مخصصة. ويعد النص الحالي انحرافاً عن الجهود المبذولة لحل الأزمة السورية بالطرق السلمية، ويتعارض مع نص وروح القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يشير إلى الهجمات الجوية الإسرائيلية الأخيرة والأعمال الإرهابية التي تشكل انتهاكاً للسيادة السورية. وقال إن وفده يدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية التي تعد الجماعات الإرهابية المسلحة مسؤولة عنها، ولهذه الأسباب، سيصوت وفده ضد مشروع القرار.

١١ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلا جمهورية إيران الإسلامية وكوبا فيما يتعلق بموقف حركة عدم الانحياز من القرارات القطرية المخصصة. وأضاف أن وفده يعارض الاستغلال المتكرر لأعمال اللجنة الثالثة من أجل تحقيق أهداف سياسية. وقال إن ممثل المملكة العربية السعودية لم يتشاور مع الوفد السوري بشأن مشروع القرار، وليس من حقه انتقاد حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، عندما يكون سجل بلده عن حقوق الإنسان مفزعاً. وعلاوة على ذلك، فإن النظام السعودي يعرقل التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة تقوده سوريه وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويقوم هذا النظام بتمويل الإرهابيين التكفيريين المسلحين - والواقع أن الهجوم الذي تعرض له لبنان ذات يوم قد نفذه إرهابيون من أتباع المذهب السلفي الوهابي التكفيري السعودي.

١٢ - وأضاف أن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم الذي لم يعلن رسمياً دعمه لمؤتمر جنيف الثاني. كما أنها تواصل تشجيعها لجماعات المعارضة على

عدم المشاركة في مثل هذا المؤتمر. وهي البلد الوحيد الذي رفض زيارة الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريه. وبدلاً من دعم جهود الممثل الخاص، واصلت المملكة العربية السعودية تشجيع سفك الدماء عن طريق الإرهاب التكفيري والأسلحة الكيميائية. وقال إنه لا يمكن شراء الاحترام في الأمم المتحدة؛ ولكن يمكن اكتسابه فقط عن طريق احترام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، التي تشمل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

١٣ - وأضاف أنه ينبغي للدول الأعضاء دعم الحكومة السورية في حربها ضد الجماعات الإرهابية التكفيرية التي تتحمل المملكة العربية السعودية، وقطر، وتركيا المسؤولية الكاملة عن وجودها. فقد أظهرت تقارير عديدة أن المملكة العربية السعودية ضالعة في تهريب آلاف المرتزقة إلى داخل سوريه للمشاركة في الجهاد من أجل تغيير الوضع السياسي بالقوة، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لحق الشعوب في تقرير المصير. وأضاف أن الفقرة ٢٠ من التقرير السادس للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريه قد سلطت الضوء على التقاء موقف المملكة العربية السعودية مع موقف القاعدة؛ فقد طالب كلاهما في نفس الوقت بما يسمى بالجهاد في سوريه، وبتقديم الأموال والسلاح للجماعات الإرهابية المسلحة. وتشير الفتاوى التي يصدرها الشيوخ في قطر والمملكة العربية السعودية إلى سوريه على أنها أرض محتلة، وتقول أن ما يسمى بالجهاد هناك يعد من الوصايا المقدسة. غير أن فلسطين، والجولان السورية وأجزاء من جنوب لبنان هي في الحقيقة أراض محتلة، كما أن أجزاء كبيرة من المملكة العربية السعودية وقطر تعد محتلة أيضاً من حيث أنها تستضيف قواعد عسكرية أجنبية. و لم يقدم مفتاح هذا التناقض الواضح سوى نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي قال في مقابلة أخيرة مع صحيفة لوفيغارو الفرنسية أن المملكة العربية السعودية وإسرائيل تتحدثان بصوت واحد.

١٤ - وقال إن المملكة العربية السعودية، باعتبارها بلداً لم يوقّع على العهد الدولي الخاص في الحقوق المدنية والسياسية، لا تسمح لشعبها بالمشاركة في المؤسسات السياسية والقضائية، وتحرم المرأة من حقوقها الأساسية. وتحظر فتواها على النساء قيادة السيارات، أو السفر بمفردهن، أو حتى ركوب الدراجة. ومن المثير للعجب أن يتجرأ مثل هذا البلد على تعليم الجمهورية العربية السورية مبادئ حقوق الإنسان، والتي كانت دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام ١٩٦٩، وأنشأت برلمانها في عام ١٩١٩، والذي يضم بين أعضائه عدداً من النساء. وأضاف أن النظام السعودي أعطى لنفسه حق التكلم باسم السوريين، ولكنه عجز عن استيعاب الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تحظر التدخل في أمور تعد من صميم الولاية القضائية الداخلية لأية دولة. ولهذه الأسباب، ولمصلحة الحفاظ على مصداقية آلية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، طالب وفده بإجراء تصويت مسجل على مشروع القرار، ويحث الدول الأعضاء على أن تصوّت ضده.

١٥ - **السيدة سولورزانو – أريغادا** (نيكاراغوا): قالت إن وفدها يأسف لأن اللجنة الثالثة تُستغَل من جديد لتحقيق أهداف سياسية عن طريق اعتماد قرارات قطرية مخصصة لا تساعد إلا على تسييس مسائل حقوق الإنسان. فلا يمكن لبلد بمفرده أن يدعي بأنه المدافع الوحيد عن حقوق الإنسان؛ فمجلس حقوق الإنسان، باستعراضه الدوري الشامل، هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تقييم حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة استناداً إلى مبادئ العالمية، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، وبروح من الحوار البنَّاء. ولهذه

الأسباب، فإن وفدها يتحلل من جميع القرارات التي تُتخذ في هذا الاجتماع.

١٦ - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن مشروع القرار يعد رداً على الانتهاكات الصارخة المستمرة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. فقد تصاعد العنف في هذا البلد، ويجري استهداف الصحفيين، ويُحرم الأفراد من علاج الإصابات، ويعاني الكثيرون من الجوع أو يتعرضون للعنف الجنسي، كما تم اعتقال الآلاف وسجنهم بصورة غير قانونية. ولا يمكن للجمعية العامة أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يواصل النظام السوري ارتكاب انتهاكات بشعة كل يوم. ولهذا فإنها تحث الدول على التصويت لصالح مشروع القرار.

١٧ - **السيد إيلر** (تركيا): قال إن وفده يرفض رفضاً قاطعاً الادعاء الكاذب لوفد معين عن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وأضاف أنه سيواصل تضامنه مع الشعب السوري الذي لا يمكن سماع صوته في هذه الدورة.

١٨ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** (جمهورية فترويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يرفض بشدة ممارسة اعتماد قرارات قطرية مخصصة تمشياً مع التزامه بالسلام، والفهم المتبادل، والاحترام للشؤون الداخلية للدول. فمشروع القرار يقدم رواية متحيزة عن الحالة في الجمهورية العربية السورية، ولا يضع في اعتباره التقدم الأخير الذي حققته الحكومة السورية وأطراف مهتمة أخرى بصورة طوعية لحل الأزمة، ويضع شروطاً لا مبرر لها للتوصل لحل سلمي. وينبغي للمجتمع الدولي دعم كافة الجهود المبذولة لوضع نهاية للعنف، والتوصل إلى حل تقوده سوريه دون أي تدخل أجنبي. وأضافت أن أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة يجب أن يستند إلى التعاون الدولي الصادق، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. وينبغي التصدي لمسائل حقوق الإنسان على قدم المساواة في جميع أنحاء العالم من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل. ولهذا فإن وفدها سيصوّت ضد مشروع القرار، وحثت الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل المثل.

١٩ - **السيد كوكو** (كوت ديفوار): أعلن أن وفده يود أن يُحذف من قائمة مقدمي مشروع القرار.

٢٠ - **السيد لاسو ميندوزا** (إكوادور): قال إن وفده يساوره القلق من التدهور الأخير لحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. ويدين وفده جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب بالنسبة لأولئك المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف أو توريد الأسلحة لأطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات الإرهابية المسلحة. ويعرب وفده عن تضامنه مع ضحايا العنف وأسرهم، ولكنه سيصوّت ضد مشروع القرار لأن النص يقدم رواية غير متوازنة ومنحازة عن النزاع، ولن يساعد على التوصل إلى حل سلمي مع الاحترام الكامل لسيادة سوريه واستقلالها. وقال إن ممارسة تقديم مشاريع قرارات من هذا القبيل إلى اللجنة الثالثة لا تساعد إلا على تسييس مسائل حقوق الإنسان التي ينبغي التصدي لها في جميع الأحوال عن طريق مجلس حقوق الإنسان.

٢١ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن مشروع القرار ليس نتيجة انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، ولكنه محاولة من جانب مقدميه الرئيسيين لتشويه الحالة في الجمهورية العربية السورية، وممارسة ضغط على حكومتها. فحالات حقوق الإنسان في جميع البلدان ينبغي تقييمها على قدم المساواة عن طريق الاستعراض الدوري الشامل، وعلى أساس الحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية. وأضاف أن القرارات القطرية المخصصة لم يعد هذا زمنها، وليست لها علاقة بحماية حقوق

الإنسان. ولهذه الأسباب، وتمشياً مع مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل، فإن وفده سيصوّت ضد مشروع القرار.

٢٢ - **السيدة بيلسكايا** (بيلاروس): قالت إن وفدها يعارض القرارات القطرية المخصصة التي لا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان، خاصة في حالات النزاع، وتفتقد مشاركة ورضا الدول التي تستهدفها. وأضافت أن مشروع القرار يعد أداءً لممارسة ضغط على الحكومة السورية، ويقوض مبادئ احترام السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة؛ وعلاوة على ذلك، فإن اعتماده لن يشجع الحوار بين أطراف النزاع، أو يسهل الجهود الدولية لحل الأزمة، أو يؤدي إلى عدم تصعيد العنف. ولهذا فإن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار.

٢٣ - **السيدة أستياساران أرياس** (كوبا): قالت إن حكومتها تتمسك بموقفها المعارض للقرارات القطرية المخصصة التي توجه اتهامات منتقاة ضد بلدان في الجنوب، وتعتمد نهجاً انتقائياً تجاه حقوق الإنسان. كما أنها ترفض أي محاولة لزعزعة استقلال الجمهورية العربية السورية، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي دعم أي جهود تسهم في حماية السلام والاستقرار في ذلك البلد. ويؤيد وفدها كافة الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي للحالة الراهنة، ويعارض اتخاذ تدابير عقابية، وتنطوي على إدانة ضد السلطات السورية. وأضافت أن التعاون الدولي الصادق - الذي يقوم على مبادئ الموضوعية، والحياد، وعدم الانتقائية - هو السبيل الوحيد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة فعالة لجميع الأشخاص. ولهذا فإن وفدها سيصوّت مرة أخرى ضد مشروع القرار.

٢٤ - **السيد ساركي** (نيجيريا): قال إن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية ليست مقبولة. وكان وفده سيؤيد مشروع قرار يمكن أن يضع نهاية لموت الأبرياء والتدمير التدريجي. غير أنه يلزم اتخاذ نهج محايد وموضوعي وسلمي؛ فالحل السياسي القائم على الالتزام بالحوار من جانب كافة الأطراف المعنية هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام. وفي نهاية الأمر، فإن الشعب السوري هو وحده الذي سيواصل تحمل وطأة النزاع، وعبء التعمير، والمصالحة، وتوطين اللاجئين والمشردين. ويجب على جميع أطراف النزاع تحمل المسؤولية عن أعمالهم - سواء كان يسعون إلى تحقيق السلام أو يرفضون قبول التسوية السلمية للنزاع عن طريق الحوار.

٢٥ - وقال إن القرارات القطرية المخصصة ينبغي استخدامها كتدابير تعويضية تهدف إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مكانها أو عن مَن ارتكبها. وينبغي أن تُستخدم بحصافة وعلى أساس تناول كل حالة على حدة. وينبغي أن تعترف باستقلال جميع البلدان، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية، وكرامتها، واحترامها. وفي حالات النزاع التي تشمل طرفين أو أكثر، والتي تُعرف فيها المسؤولية عن انتهاكات معينة، فإنه يصعب من الناحية الواقعية تنفيذ قرارات يبدو أنها تعاقب أحد أطراف النزاع فقط وتشجع أطرافاً أخرى بدلاً من أن تقود إلى الحوار والمصالحة. وأضاف أن الحل الذي تقوده سوريه، والذي يقوم على المفاوضات الشاملة والشفافة، هو وحده الذي يمكن أن يضع نهاية لهذا النزاع المؤسف. ويطالب وفده جميع أطراف النزاع باحترام حياة مواطنيها، والالتزام بالحل السلمي للنزاع، والمشاركة في الحوار، ودعم العملية السلمية الجارية استناداً إلى بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبسبب موقف وفده المبدئي ضد القرارات القطرية المخصصة، فإنه سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

٢٦ - أُجري تصويت مسجَّل على مشروع القرار A/C.3/68/L.42/Rev.1.

المؤيدون:

أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، توفالو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباتي، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، نيكاراغوا.

الممتنعون:

إثيوبيا، أرمينيا، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوغندا، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، تركمانستان، ترينيدا وتوباغو، توغو، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، زامبيا، سان كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، سوازيلند، السودان، سورينام، طاجيكستان، غانا، غيانا، الفلبين، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوت ديفوار، كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند.

٢٧ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/68/L.42/Rev.1* بأغلبية ١٢٣ مقابل ١٣، وامتناع ٤٦.

٢٨ - **السيد خان** (باكستان): قال إن وفده أيَّد مشروع القرار بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في الجمهورية العربية السورية. فقد طالب وفده مراراً بوضع نهاية لاستخدام الأسلحة، وللنزاع المسلح، وبالتوصل إلى حل سياسي عن طريق الدبلوماسية. وفي هذا الصدد، ينبغي عقد مؤتمر ثانٍ في جنيف في أسرع وقت ممكن. وقد أدانت حكومته بشدة استخدام الأسلحة

الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والتي قتلت مئات الرجال والنساء والأطفال. ومع هذا، فإن وفده كان سيفضل أن تشير الفقرة ١ من مشروع القرار إلى أن الأمم المتحدة لم تحدد بعد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد؛ فيحتاج الأمر إلى أدلة قاطعة قبل أن يتسنى تحديد المسؤولية.

٢٩ - **السيد ارازوريز** (شيلي): قال إن وفده قد انضم إلى المجتمع الدولي في إدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. كما أنه يدين استخدام القوة ضد المدنيين العزل، ويؤكد على ضرورة تقديم المرتكبين إلى العدالة - سواء كانوا من الحكومة أو من المعارضة - بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإنه يرحب بأن مشروع القرار يعكس التوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في تقارير مختلفة. وأضاف أنه ينبغي منح اللجنة الفرصة المطلوبة للقيام بعملها. وتدين شيلي استخدام الأسلحة الكيميائية في ٢١ آب/أغسطس، مع الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية قد أكدت في تقريرها استخدام مثل هذه الأسلحة على نطاق واسع نسبياً، دون إشارة واضحة إلى الكيانات التي تسيطر على القطاع الذي أطلقت منه هذه الأسلحة. وترحب حكومته بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وطبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢١٨ (٢٠١٣)، ينبغي لأي طرف في سوريه عدم استخدام الأسلحة الكيميائية، أو تطويرها، أو إنتاجها، أو حيازتها، أو تخزينها، أو الاحتفاظ بها أو نقلها.

٣٠ - وبينما يعترف وفده بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ويؤكد على الدور الهام للمنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فإنه يشير إلى أن القرارات والاستنتاجات التي توصلت إليها تلك الكيانات لا تنطبق إلا على أعضائها.

٣١ - وأضاف أنه من الضروري إنهاء حالة التسلح وتدفق الأسلحة. وفي هذا الصدد، فإن وفده يدعم تماماً النداء الذي وجهه الأمين العام والممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريه للأطراف بالبحث عن حل سياسي للنزاع. فيجب صياغة حل سياسي ومؤسسي شامل بواسطة السوريين أنفسهم، وينبغي ضمان إقامة دولة ديمقراطية بصورة كاملة. ويتطلع وفده إلى التبكير بعقد مؤتمر ثانٍ بشأن الجمهورية العربية السورية من أجل تنفيذ بيان جنيف، مع الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣٢ - **السيد أوديشو** (العراق): قال إن بلده يؤيد الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة في الجمهورية العربية السورية، ويدين بشدة استخدام الأسلحة المحظورة دولياً ضد المدنيين العُزّل. كما أنه يدين جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان في ذلك البلد. ومع أن وفده قد صوَّت لصالح مشروع القرار، إلا أن لديه تحفظات تتعلق بالفقرة العاشرة من الديباجة التي تشير إلى قرار جامعة الدول العربية ٧٦٦٧ الذي اعتُمد في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. فمن المهم انتظار نتائج عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

٣٣ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): قال إن وفده قد صوَّت لصالح مشروع القرار. ومع هذا، فإنه يعارض المنهجية التي استخدمتها عدة مجموعات من الدول في التفاوض بشأن قرارات قطرية مخصصة لا تسمح بإجراء بحث مفتوح وديمقراطي للنص ذي الصلة. وكان وفده يود أن ينص مشروع القرار بوضوح على أنه لا يمكن إيجاد حل عسكري للنزاع. فعدم وجود مثل هذه الإشارة الصريحة منع وفده من

التصويت لصالح قرار الجمعية العامة السابق ٢٦٢/٦٧ بشأن هذا الموضوع، والذي اعتُمد في أيار/مايو ٢٠١٣. غير أن وفده يرحب بإدراج لغة تعترف بالتقارير التي أعدتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان. فاستنتاجاتها وتوصياتها تتضمن رسائل قوية لجميع الأطراف، بما فيها الحكومة السورية، ورسائل هامة للمجتمع الدولي، والجمعية العامة، ومجلس الأمن.

٣٤ - وأضاف أن وفده يدين بشكل خاص التدفق المستمر للأسلحة على الأراضي السورية، والذي يسهم في انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب هناك. وعلاوة على ذلك، فإن العقوبات الأحادية تترك أثراً سلبياً على السكان المدنيين. ويرحب وفده بالاعتراف بالتطورات الإيجابية في موضوع الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك انضمام الحكومة السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

٣٥ - وقال إن وفده يشجع بقوة الدول التي توصي بإحالة انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحكمة الجنائية الدولية بأن تصبح نفسها أعضاء في تلك المحكمة. وتقدر البرازيل جهود جامعة الدول العربية للعمل مع الحكومة السورية بغية إنهاء العنف، وإرساء أساس قوي لإقامة حوار سياسي في هذا البلد. غير أن البلدان غير الأعضاء ليست ملزمة بالقرارات التي تتخذها جامعة الدول العربية. وطالب جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية بالامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة التزام سلطات ذلك البلد بالتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق، والتعاون مع هذه اللجنة. وكرر مطالبة وفده بوضع نهاية فورية لجميع أشكال العنف في هذا البلد. فطبقاً للمادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا يمكن تعليق حقوق الإنسان الأساسية في أوقات الاضطراب السياسي أو حالات الطوارئ العامة. واقتناعاً بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد أمر ضروري لتهيئة بيئة تفضي إلى تسوية سياسية في الجمهورية العربية السورية، فإن وفده يؤيد الجهود المبذولة للتبكير بعقد مؤتمر ثانٍ في جنيف.

٣٦ - **السيدة تامبونان** (إندونيسيا): قالت إن القرارات القطرية المخصصة غالباً ما تؤدي إلى نتائج عكسية للجهود المشتركة التي تبذلها اللجنة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومع هذا، فإن وفدها لا يزال يشعر بقلق بالغ من النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. ونظراً لوفاة الآلاف من السكان والدمار الواسع النطاق، فإنه يجب حث جميع أطراف النزاع على الوقف الفوري لما ترتكبه من أعمال عنف وأعمال عدوانية، وإظهار أقصى درجات الاحترام للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين على نحو آمن ودون عوائق. وينبغي لجميع أطراف النزاع السعي لإيجاد حل سلمي للنزاع عن طريق عملية سياسية شاملة تقودها سوريه. ولذلك، فقد صوَّت وفدها لصالح مشروع القرار.

٣٧ - وأضافت أن وفدها يرحب بتركيز النص على الإنهاء الفوري لجميع أشكال العنف، والأهمية التي يعلقها على وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق. كما أنه يرحب بالإشارة الصريحة إلى عقد مؤتمر ثانٍ في جنيف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف صفاً واحداً للمطالبة بالإنهاء الفوري للعنف، وتقديم المساعدات الإنسانية، وبدء العملية السياسية التي تقودها سوريه.

٣٨ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومته تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وأضاف أن النظم الحاكمة في المملكة العربية السعودية وقطر هي المسؤولة عن إرسال مثل

هذه الأسلحة إلى الجماعات التكفيرية لاستخدامها في سوريه، وهو موقف حذرت منه حكومته الأمم المتحدة رسمياً في رسائل مماثلة وجهتها إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، طلبت حكومته من الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٣، بعد ١٨ ساعة فقط من استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية في منطقة خان العسل ومحافظة حلب، أن تساعدها على إثبات أولاً، ما إذا كانت الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت، وثانياً، تحديد هوية المرتكبين. وقد أعفت الأمانة العامة للأمم المتحدة نفسها من الرد على الجزء الثاني من الطلب. وعلاوة على ذلك، فإن المذبحة التي وقعت في غوطة دمشق قد ارتكبتها نفس الجماعات الإرهابية المسؤولة عن الهجوم على خان العسل، والتي حاولت بها صرف أنظار بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

٣٩ - ونظراً لأن المملكة العربية السعودية قد رفضت استقبال أي لاجئ سوري، ووضعت مؤخراً خطة لطرد ٥ ملايين عامل أجنبي في غضون خمسة أيام، فإن المملكة لا يمكنها الادعاء بأنها مهتمة حقاً بالدفاع عن حقوق الإنسان. وأضاف أن مشروع القرار لن يفعل شيئاً لإنهاء الأزمة في الجمهورية العربية السورية. ويؤيد وفده عقد مؤتمر ثانٍ في جنيف، وكافة الجهود المبذولة لتعزيز السلام القائم على حوار تقوده سوريه. ويجب ممارسة الضغط على نظم المملكة العربية السعودية، وقطر، وتركيا لإنهاء أكاذيبهم، ومعاييرهم المزدوجة، وممارساتهم المخادعة التي تعمل على إشعال الأزمة السورية.

٤٠ - **السيدة برسفيال** (الأرجنتين): قالت إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية هي نتيجة لعسكرة النزاع والعنف المتزايد الذي يُرتكب ضد السكان المدنيين. وأضافت الحل الممكن هو عن طريق حوار سياسي دون شروط مسبقة تشارك فيه جميع فئات المجتمع السوري. وقد أيد وفدها مبادرات بشأن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في هذا البلد أثناء اجتماعات اللجنة، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن، نظراً لأن مثل هذه المبادرات توجه رسالة إلى جميع الأطراف لوضع نهاية للعنف في البلد وتطالب بحل سياسي عن طريق التفاوض.

٤١ - وأضافت أن مشروع القرار يتضمن عناصر بالغة الأهمية، من بينها إدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ والمطالبة بالإنهاء الفوري لهذه الحالة؛ والإشارة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية باعتبارها جريمة خطيرة، وجريمة ضد الإنسانية؛ والإشارة الخاصة بإحالة قضية الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ وتأييد بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأية مبادرة أخرى تسعى إلى إيجاد حل سياسي للأزمة؛ والاعتراف بالجهود التي تبذلها بلدان مجاورة في المنطقة من أجل تقديم الدعم للأعداد الكبيرة من اللاجئين. وفي هذا الصدد، يدين وفدها بقوة الهجوم الإرهابي على السفارة الإيرانية في بيروت، والذي وقع في أحد الأيام. ويقدم تعازيه لأسر الضحايا، ويعرب عن تضامنه مع المصابين ومع حكومتي وشعبي لبنان وإيران. وأضافت هذا العمل الذي يتسم بالعنف البالغ يعد أيضاً علامة على عدم الاستقرار الذي يسببه تفاقم التوترات في المنطقة.

٤٢ - ومع هذا، فإن وفدها لا يمكنه تأييد بعض جوانب مشروع القرار التي تتجاوز المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: أوّلها، أنه على الرغم من أن بعض شواغل وفدها قد أُدرجت في النص، إلا أنه ينبغي لمشروع القرار أن يكون موضع مشاورات واسعة، لضمان توجيه رسالة أكثر تمثيلاً وذات تأثير أكبر. ثانياً، بينما تتحمل الحكومة السورية المسؤولية الأولى عن حماية وضمان حقوق الإنسان في هذا

البلد، إلا أنه من الضروري الاعتراف بأن جماعات المعارضة المسلحة قد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ينبغي أن تنعكس بصورة أكثر توازناً في الوثيقة. ثالثا، يوجد لدى بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تفويض صارم بتحديد ما إذا كانت الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت في الجمهورية العربية السورية، ولكن ليس مَن الذي استخدمها، كما أنه ليس لدى الجمعية العامة تفويض بتحديد المسؤولية. غير أن مشروع القرار أوضح أن الحكومة السورية مسؤولة عن هجمات ٢١ آب/أغسطس في منطقة دمشق. وأضافت أن حكومتها ستترك للسلطات القضائية تحديد المسؤولية. وفي الوقت نفسه، نظراً لأن الأرجنتين ليست عضواً دائماً في مجلس الأمن، فإنها ستواصل دعم تنفيذ قراره ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. رابعاً، ليست لوفدها صلة بأية أشارة إلى قرارات المنظمات التي ليست الأرجنتين عضواً فيها، والمفاوضات التي لم تشارك فيها، كما جاء في الفقرة العاشرة من الديباجة، والفقرة ١٩ من مشروع القرار. وأخيراً، يأسف وفدها لأن مشروع القرار لم يتضمن طلباً صريحاً بتجنب المزيد من عسكرة الأزمة، بما في ذلك المطالبة بوقف توريد الأسلحة لجميع أطراف النزاع.

٤٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قُدمت مبادرة دبلوماسية من جانب الاتحاد الروسي، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم المجتمع الدولي، فتحت الباب أمام حل سياسي للأزمة. وأضافت أنه يجب بذل جهود حاسمة في سياق المؤتمر الدولي لتنفيذ بيان جنيف.

٤٤ - **السيدة إليتش** (صربيا): قالت إن وفدها صوَّت لصالح مشروع القرار، إدراكاً منه لتدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ومن قبيل القلق على معاناة المدنين، لا سيما النساء والأطفال، في النزاع الجاري. وأضافت أن الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب كافة أطراف النزاع، في حين أن تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية يدخل ضمن ولاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

٤٥ - **السيدة ثام** (سنغافورة): قالت إن وفدها يتمسك بموقفه المبدئي ضد القرارات القطرية المخصصة. وينبغي ألا يعتبر امتناعه عن التصويت على أنه يعني موقفاً معيناً من حالة حقوق الإنسان في البلد المعني، أو أنه عدم اكتراث بسوء معاملة المواطنين. فلا تزال سنغافورة تشعر بقلق بالغ من الحالة المتدهورة في الجمهورية العربية السورية، التي أودت فعلاً بحياة الكثير من السوريين الأبرياء، وشردت ملايين الأشخاص، وأثرت على الاستقرار في المنطقة. وقد أدان وفدها أيضاً على وجه التحديد استخدام الأسلحة الكيميائية في هذا البلد، ويطالب جميع الدول الأعضاء بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٤٦ - **السيد فيكتوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده صوَّت ضد مشروع القرار الذي قُدم في محاولة لتحويل اللجنة إلى هيئة تبصم على قرارات قطرية مخصصة كوسيلة لممارسة ضغط على حكومة دولة عضو. وأضاف أن هذا النهج لا يمكن قبوله. فقد أشاعت الوثيقة جواً من المواجهة وعدم الثقة في الجمعية العامة في وقت يحتاج فيه المجتمع الدولي إلى العمل معاً للتوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للأزمة في الجمهورية العربية السورية. إن المبادرة المشتركة بين وفدي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولي بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية تحتاج إلى دعم غير مشروط. فينبغي إرسال إشارات قوية إلى طرفي النزاع السوري للبدء فوراً في إجراء حوار من أجل إنهاء

العنف وتنفيذ انتقال سياسي استناداً إلى بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٧ - وأضاف أن مشروع القرار يتعارض مع منطق إيجاد حل سياسي ودبلوماسي بإلقاء المسؤولية الرئيسية عن الحالة في هذا البلد على الحكومة، في حين أن المعارضة الكائنة في الخارج هي التي ينبغي حثها على بدء المفاوضات مع السلطات. وقال إن مشروع القرار يقوض قوة الدفع التي أطلقتها الاتفاقات الإطارية بين بلده والولايات المتحدة بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، على نحو ما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١٣) الذي وافق على بيان جنيف دون شروط.

٤٨ - وقال إن مشروع القرار يوجّه اتهامات كاسحة ضد السلطات السورية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ولكنه لم يشر إلى الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، أو التعذيب الوحشي وقتل المدنيين، وقصف المناطق المدنية المجاورة، والمدارس، والمرافق المدنية الأخرى، أو أخذ رهائن، وغارات التطهير العرقي ضد المسيحيين، والعلويين، والأكراد. ويطالب مشروع القرار السلطات السورية بضمان وصول المساعدات الإنسانية، ولكنه يتجاهل أن التهديد الرئيسي للعمليات الإنسانية في البلد يأتي من جماعات المعارضة المسلحة التي استولت على مناطق سكنية، وتستخدم المواطنين كدروع بشرية، وتعرقل إعلان هُدنة إنسانية.

٤٩ - وقال إن البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ قد أدان الهجمات الإرهابية التي تقوم بها منظمات وأفراد مرتبطة بالقاعدة، وطالب جميع الأطراف بالالتزام بوضع نهاية للأعمال الإرهابية. غير أن مقدمي مشروع القرار يسعون بشكل واضح إلى إخفاء وجود الإرهاب الدولي في الجمهورية العربية السورية. ويلتزم وفده بسرعة تحقيق تسوية سلمية في هذا البلد، ويبذل كل ما في وسعه لضمان عقد مؤتمر جنيف الثاني في أسرع وقت ممكن.

٥٠ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إن وفده ظل يساوره القلق لفترة طويلة جرَّاء التطورات في الجمهورية العربية السورية؛ وأضاف أن الحل السياسي هو السبيل للمضي قدماً بالنسبة للمجتمع الدولي. ويدعم وفده جهود التحقق من القضاء على الأسلحة الكيميائية، والتي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويقف على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية بغية ضمان عقد المؤتمر الدولي لتنفيذ بيان جنيف في أسرع وقت ممكن. وقال إن العملية السياسية ينبغي أن يقودها الشعب السوري. ويمكن أن تدعم حكومته وتحترم أي حل يكون مقبولاً لأطراف النزاع، وستسعى لضمان إيجاد حل شامل ودائم للحالة في الجمهورية العربية السورية.

٥١ - **السيدة لوف** (سويسرا): أكدت إدانة وفدها القوي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الجمهورية العربية السورية، بصرف النظر عن منشئها. وقالت إن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية يجب منحها حق الدخول إلى البلد حتى يمكن التأكد من الحقائق والمزاعم المتعلقة بالمسؤولية وتقديم مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة. وقد طلبت حكومتها في وقت مبكر للغاية أنه ينبغي لمجلس الأمن إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأضافت أنها تحث جميع أصحاب المصلحة على السعي لضمان التبكير بعقد مؤتمر دولي لتنفيذ بيان جنيف من أجل وقف تصاعد العنف، واستعادة الاحترام للقانون الإنساني الدولي.

٥٢ - **السيد شباربر** (ليختنشتاين): قال إن وفده يود أن يؤكد الحاجة إلى تعزيز دعوة المجتمع الدولي من أجل المساءلة

عن النزاع السوري. فمما لا شك فيه أن الجرائم الخطيرة لا تزال تُرتكب في هذا النزاع؛ ويعد استخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة غوطة دمشق جريمة ضمن قائمة طويلة من الجرائم البشعة التي يرتكبها طرفا النزاع بصرف النظر عن أبعادها المختلفة. وأضاف أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة قد أشارت في آخر تقرير لها إلى أنه لا يجري ردع المرتكبين، وأنهم لا يخشون المساءلة في المستقبل. ويأمل وفده في أن تتخذ الجمعية العامة موقفاً أقوى في المستقبل، بما في ذلك مطالبة مجلس الأمن بإحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. فالمساءلة عن الجرائم الخطيرة تعد جزءاً لا يتجزأ من أية محاولة لإقامة سلام دائم. ولهذا فإنه من المؤسف أن مسائل المساءلة لا تزال تُنحى جانباً في مناقشات المجتمع الدولي للنزاع في الجمهورية العربية السورية.

مشروع القرار *A/C.3/68/L.56*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٥٣ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار ليست له آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

٥٤ - **السيدة كازراجيني** (ليتوانيا)، تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، واليابان، ومقدمين آخرين لمشروع القرار، فقالت إن البوسنة والهرسك، وجزر مارشال، وبنما، وبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وصربيا، وسيشيل قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. ومع أن مشروع القرار قد أحاط علماً ببعض الخطوات الإيجابية التي اتُخذت خلال العام الماضي من جانب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك توقيعها مؤخراً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هذه التطورات تتضاءل أمام التدهور العام في الحالة العامة لحقوق الإنسان، مع الافتقار إلى حدوث تحسينات جوهرية.

٥٥ - ويتناول مشروع القرار شواغل خطيرة للغاية، ولكن من المؤسف أن الحكومة رفضت حتى الآن التعاون بصورة كاملة مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومع لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق إتاحة كل فرص الوصول بحرية ودون عوائق إلى البلد. ويجب على الدولة أيضاً أن تنخرط في مفاوضات بشأن مسائل حقوق الإنسان التي يشملها مشروع القرار. ويحث مقدمو المشروع الحكومة بقوة على وضع نهاية فورية لانتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وأضافت أن مسؤولية اللجنة تقضي بأن تتكلم بالنيابة عن الضحايا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق اعتماد مشروع القرار؛ فعدم القيام بذلك من شأنه أن يبعث بإشارة سياسية تفيد بأن الحالة قد تحسنت، وهو ما يغاير الحقيقة.

٥٦ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومته ترفض مشروع القرار الذي تحركه دوافع سياسية، ويستند إلى تلفيقات ناشئة عن سياسة الولايات المتحدة العدائية ضد بلده في سياق قانون حقوق الإنسان لكوريا الشمالية عام ٢٠٠٤. ويعد مشروع القرار أيضاً بمثابة دعاية سياسية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها - الاتحاد الأوروبي واليابان على وجه الخصوص - هدفها تشويه حقائق النظام السياسي والاجتماعي في بلده. وأضاف أن مشروع القرار يستخدم حقوق الإنسان كذريعة لتأليب الشعب ضد حكومته، وتغيير النظام، وهو عمل من أعمال الإرهاب السياسي الذي تقوده الدولة. فمسائل حقوق الإنسان المذكورة في مشروع القرار ليس لها وجود في بلده، في حين أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكفولة بالكامل.

٥٧ - وقال إن حكومته كانت تحذر من الآثار السلبية لاعتماد مشاريع قرارات من هذا القبيل على الجهود العالمية

المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منذ أن اعتمدت اللجنة لأول مرة مثل هذا القرار في عام ٢٠٠٥. وقد نصحت أيضاً الاتحاد الأوروبي بسحب مشروع القرار والدخول في حوار. ومع هذا، فإن الولايات المتحدة تواصل جهودها سنة بعد أخرى، ولا تزال تمارس الضغط على بلدان نامية صغيرة لكي تؤيد اعتماد مشروع القرار؛ وبذلك لا تتوفر العدالة أو الحياد، ولا يتحقق أي مكسب من اعتماد مشروع قرار عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي. ويساعد مشروع القرار فقط على عرقلة الحوار والتعاون بين البلدان المعنية، ويؤدي إلى انعدام الثقة والمواجهة.

٥٨ - **السيد يوشيكاوا** (اليابان): قال إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تسبب قلقاً خطيراً للمجتمع الدولي. ويرحب وفده ويدعم بقوة عمل لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشير إلى رفض حكومتها التعاون مع اللجنة على أي مستوى، أو مع آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان. وأضاف أن مسألة عمليات الاختطاف لا تزال تسبب قلقاً بالغاً للمجتمع الدولي، بما في ذلك حكومته، نظراً لأنه لم يتم حتى الآن إعادة ١٢ مواطناً يابانياً إلى وطنهم من بين ١٧ مواطناً اعتبرتهم حكومة اليابان من ضحايا الاختطاف من جانب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهناك أيضاً حالات اختطاف أخرى محتملة. وعلى هذا الأساس، أصبح من الضروري أن يشعر المجتمع الدولي بالقلق البالغ إزاء هذه الحالة. ويأمل وفده أن يساهم اعتماد مشروع القرار في إيجاد حل لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويحث حكومة ذلك البلد على الاهتمام برسالة الأمم المتحدة بحسن نية، والاستجابة لشواغل المجتمع الدولي.

٥٩ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/68/L.56*.

٦٠ - **السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده قرر أن يتحلل من مشروع القرار بسبب موقفه الحاسم ضد القرارات القطرية المخصصة؛ فاستغلال هذه الآلية، خاصة اللجنة الثالثة، يتعارض مع مبادئ العالمية، وعدم الانتقائية، والموضوعية التي ينبغي مراعاتها عند تناول مسائل حقوق الإنسان، ويقوض التعاون الذي يعد حاسماً لتعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.

٦١ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وقد أحاط علماً بالتطورات الإيجابية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخاصة توقيعها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويشجع حكومة هذا البلد على اتخاذ مزيد من الخطوات لتصديقها، وتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة، وخاصة لجنة التحقيق، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومع هذا، فإن حالة حقوق الإنسان في البلد لا تزال مصدر قلق. ولهذا يحث وفده جميع الدول على تقديم المساعدة لتحسين الحالة. كما أنه يطالب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتحسين العملية في إطار اتفاقها بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ مع جمهورية كوريا لاستئناف عمليات التلاقي بين أفراد الأسر المتفرقة، ويحثها على حل مسألة اختطاف المواطنين اليابانيين، بما في ذلك عن طريق السماح بعودة هؤلاء الأشخاص إلى وطنهم.

٦٢ - **السيدة ثام** (سنغافورة): قالت إن وفدها يتمسك بموقفه المبدئي ضد اعتماد قرارات قطرية مخصصة، ولكنه انضم إلى توافق الآراء لأنه كان هناك اتفاق عام على مشروع القرار.

٦٣ - **السيدة خوان** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفدها عارض مراراً ممارسة مشاريع القرارات القطرية المخصصة الانتقائية والأحادية في اللجنة. فهذه الممارسة ليست فعالة

وتفاقم المواجهة بين الدول الأعضاء. وفي حين أنه ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان، إلا أن المسؤولية الأولى عن تعزيز هذه الحقوق وحمايتها تقع على الدول ذاتها. فيوجد لدى الأمم المتحدة بالفعل منبر تفاوضي لبحث حالة حقوق الإنسان في مختلف البلدان، وهو الاستعراض الدوري الشامل الذي يتيح فرصاً لإجراء حوار بنَّاء في مجال حقوق الإنسان ويعد الإطار المناسب لبحث حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان. ولهذه الأسباب، لا يستطيع وفدها دعم مشروع القرار ويتحلل من توافق الآراء بشأن اعتماده.

٦٤ - **السيد كوماسيت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه مع أن وفده قد انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، إلا أن هذا ينبغي ألا يُفهم على أنه تأييد للقرارات القطرية المخصصة، والتي تعد نهجاً انتقائياً لا يساعد على التصدي لحالات حقوق الإنسان. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل هما المجالان المناسبان الوحيدان لمناقشة أو استعراض حالة حقوق الإنسان في أية دولة عضو على قدم المساواة، ودون تحيز، أو معايير مزدوجة أو تسييس.

٦٥ - **السيدة أستياساران أرياس** (كوبا): قالت إن وفدها متمسك بموقفه المبدئي الحازم ضد القرارات القطرية المخصصة والتفويضات الانتقائية ضد بلدان في الجنوب، لأنها لا تشجع على التعاون أو الحوار، وهما ضروريان لعمل منظومة الأمم المتحدة. ويتيح مجلس حقوق الإنسان وآلياته الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل الفرصة لبحث حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وعلى أساس الحوار البنَّاء. وأضافت أن التعاون الدولي الحقيقي القائم على مبادئ الحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية هو وحده الذي يمكنه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولهذا فإن وفدها يتحلل من توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار.

٦٦ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه وفقاً للمبادئ التي تسترشد بها سياسة حكومتها الخارجية، فقد تحلل وفدها من توافق الآراء بشأن مشروع القرار لأن القرارات القطرية المخصصة تقوض الجهود الخاصة بالمفاوضات البنَّاءة والحوار بين الأطراف، وهي جهود ينبغي أن تتحرر من الضغوط أو المشروطيات التي لا داعي لها. وأضافت أن الاستعراض الدوري الشامل الخاص بمجلس حقوق الإنسان هو الأداة المثالية لإجراء استعراض محايد، وموضوعي، وغير انتقائي لحالات حقوق الإنسان في أي بلد في العالم. فينبغي حل النزاعات عن طريق الحوار والتعاون الحقيقيين بين الأطراف.

٦٧ - **السيد لاسو ميندوزا** (إكوادور): قال إن آلية الاستعراض الدوري الشامل هي الوسيلة المناسبة لاستعراض حالات حقوق الإنسان في العالم عن طريق إجراءات واضحة وغير مسيسة، وعلى قدم المساواة. ولهذا ينبغي لجميع البلدان المعنية المساهمة في هذه الآلية. وأضاف أن موقف وفده من القرارات القطرية المخصصة لا يتعارض مع موقفه من حالة حقوق الإنسان في البلدان المعنية. فمثل هذه القرارات لا تساعد على تحسين الحالة، وتعمل فقط على تقويض العلاقات بين الدول، وعرقلة الحوار البنَّاء والتعاون الدولي.

٦٨ - **السيدة بيلسكايا** (بيلاروس): قالت إن حكومتها تتمسك بموقف مبدئي ضد القرارات القطرية المخصصة التي ترسخ أو تعزز إجراءات دون موافقة البلد المعني. فعلى الرغم من اعتماد قرارات مماثلة منذ سنوات، إلا أنها لم تؤد إلى حوار مثمر بين الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذها، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة المقرر الخاص، ينطوي على آثار مترتبة في الميزانية. ونظراً لأن المبادرة لا تعزز حقوق الإنسان بصورة حقيقية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن وفدها يتحلل من توافق الآراء بشأن هذا القرار.

٦٩ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يرفض بصورة قاطعة مشروع القرار الذي سيكون له أثر سلبي على شبه الجزيرة الكورية وعلى الحوار الذي وصل بالفعل إلى طريق مسدود بين حكومته والاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه ينبغي لمقدمي مشروع القرار الرئيسيين التفكير في انتهاكات حقوق الإنسان داخل بلدانهم، والتي تشمل عمليات القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء، والإساءة إلى الدين، والتمييز العنصري، وإساءة معاملة المهاجرين.

٧٠ - وقال إن سلوك حكومة اليابان يعد مخجلاً بشكل خاص، نظراً لأن مسألة الاختطاف قد سُوّيت تماماً من خلال الجهود التي بذلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتنفيذ إعلان بيونغ يانغ. ومن ناحية أخرى، فإن مصير ٨،٤ مليون كوري تم اختطافهم وتجنيدهم قسراً بواسطة اليابان، و ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة أُرغمن على الاسترقاق الجنسي أثناء احتلالها العسكري لا يزال غير معروف. وقال إن هدف اليابان هو التهرب من مسؤوليتها عن جرائم الماضي. وأعاد إلى ذاكرة اللجنة تقرير عام ١٩٩٦ للمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة، والذي طالب اليابان بالاعتذار علناً، ودفع تعويض للضحايا من النساء، وإقامة محكمة إدارية خاصة لمعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية. وأخيراً، توجّه بالشكر إلى تلك البلدان التي تحللت من توافق الآراء بشأن اعتماد القرار.

٧١ - **السيد تشانغ غيكسوان** (الصين): قال إن الصين تتحلل من توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وأضاف أن حكومته أعلنت دائماً أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي التصدي لها عن طريق الحوار البنَّاء والتعاون، وليس عن طريق قرارات قطرية مخصصة. فالنقد المسيس والضغط يؤديان فقط إلى المواجهة. ولهذا، تطالب الصين المجتمع الدولي بتقييم الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة موضوعية ومحايدة، واتخاذ موقف عملي وبنَّاء، وتوجيه اهتمام أوثق إلى التحديات التي تواجهها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذه الطريقة، يمكن تقديم مساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستقرار شبه الجزيرة الكورية.

٧٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومته تتحلل من توافق الآراء بشأن القرار لنفس الأسباب التي قدمتها ممثلة كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأضاف أن حكومته تتمسك بموقف مبدئي ضد القرارات القطرية المخصصة التي يمكن بموجبها لدولة واحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بذريعة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقال إنه ينبغي عدم تسييس هذا المفهوم النبيل أو استخدامه كأداة للمساومة من أجل الضغط على الدول. فحماية حقوق الإنسان مسألة ينبغي أن يتناولها مجلس حقوق الإنسان عن طريق الآلية المحايدة للاستعراض الدوري الشامل.

مشروع القرار *A/C.3/68/L.57*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

٧٣ - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار ليست له آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

٧٤ - **السيد ريشكينيسكي** (كندا): أعرب عن تعاطفه مع ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في لبنان في ذلك اليوم، وأعرب عن أسفه للخسائر في الأرواح التي يسببها العنف المفزع.

٧٥ - وقال عند تقديم مشروع القرار إن وفود نيوزيلندا، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وسيشيل قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضاف أنه ينبغي لحكومة جمهورية إيران الإسلامية إظهار إلتزام صادق بالتصدي للاعتداءات على حقوق الإنسان عن طريق السماح للمقرر الخاص المعني

بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بزيارة هذا البلد. وينبغي للجنة الثالثة، باعتبارها هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المسؤولة عن التصدي للمسائل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أن تُظهر دعم المجتمع الدولي لشعب جمهورية إيران الإسلامية عن طريق تأييد القرار.

٧٦ - **السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن غضب وفده بسبب الهجوم الإرهابي في بيروت، والذي أدى إلى وفيات وإصابات خطيرة بين كثيرين، بمن فيهم مواطنون إيرانيون. وأضاف أن بلده كان هدفاً للهجوم الذي يعد أحد الأمراض الكثيرة التي يعاني منها، بالإضافة إلى الحرب، وعمليات الاغتيال، وقصف الأماكن المقدسة والأماكن العامة، وفرض عقوبات وقرارات.

٧٧ - وأضاف أنه قبل أن تتخذ اللجنة الثالثة إجراءً بشأن مشروع القرار، ينبغي أن تبحث ما إذا كان هذا النهج قد ساهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أو ما إذا كان قد ساعد فقط على تحقيق الأهداف السياسية لمقدميه. فكندا ليس لها تمثيل في إيران، ولهذا فإنه لا توجد لديها معلومات دقيقة عن الحالة على أرض الواقع. وأضاف أن القرارات التي تُقدم إلى الجمعية ينبغي ألا تستند فقط إلى حالات معزولة لحقوق الإنسان.

٧٨ - فقد ارتكبت حكومة كندا انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان ضد السكان الأصليين والأقليات في بلدها، وحرمت مئات الآلاف من الإيرانيين، من بينهم إيرانيون كنديون وأفراد أسرهم، من الخدمات القنصلية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية. وتدعم كندا أيضاً النظام الإسرائيلي، وهو أحد مقدمي المشروع، الذي ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني.

٧٩ - وقال إن مشروع القرار يعتمد على مصادر هزيلة ومزاعم بالية، ولا يضع في اعتباره التقدم الهائل الذي حققه بلده، بما في ذلك تزايد مشاركة المرأة في كافة مجالات المجتمع. كما أنه لم يضع في اعتباره العقوبات الخارجية المفروضة على الشعب الإيراني، ويتجاهل مستوى المشاركة العالية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وعلاوة على ذلك، يطلب القرار تقارير من الأمين العام ومن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية، وإسراف، ومترتبات مالية، وكلها أمور رفضتها كندا من قبل.

٨٠ - وكثيراً ما أعلنت جمهورية إيران الإسلامية عن اعتزامها التعاون مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، ودأبت على تقديم تقارير إلى الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات، وتلتزم قانوناً بتنفيذ التزاماتها الدولية. وقد قدمت آخر تقاريرها الدورية عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ٢٠١٢، ومثُلت أمام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠١٣. ومنذ وقت الاستعراض الدوري الشامل، تعاونت السلطات المختصة في تنفيذ ١٢٣ توصية. وعلاوة على ذلك، وجهت الحكومة دعوة إلى مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لزيارة جمهورية إيران الإسلامية.

٨١ - وأضاف أن كافة الجماعات الإثنية ممثلة تمثيلاً عادلاً في بلده، وتشارك بصورة إيجابية في أنشطة صنع القرار على المستوى السياسي، والانتخابي، والمحلي، والوطني. وقد أُنشئت لجنة وطنية لصياغة ميثاق لحقوق المواطنة. وفضلاً عن هذا، تم سحب جميع الشكاوى القانونية التي قدمت ضد صحفيين، وتمت ترقية عدد من النساء لتولي مناسب في السلطة. وقد اتبعت حكومته نهجاً طويل الأجل لضمان حقوق الإنسان لمواطنيها من خلال الامتثال لجميع الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وأضاف أن مشروع القرار لا يعترف بالتطورات الإيجابية الخاصة بحقوق الإنسان في المجتمع الإيراني. ونظراً لهذه الاعتبارات، فإنه

يطلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/68/L.57، ويحث جميع الوفود على التصويت ضده.

بيانات لتعليل التصويت قبل التصويت.

٨٢ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ليس من المناسب اعتماد مشروع قرار عن حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في نفس اليوم الذي تعرضت فيه سفارتها في بيروت للهجوم من جانب الإرهابيين التكفيريين الذين قتلوا عشرات الأبرياء. وأضاف أن حكومته تعرب عن مواساتها لحكومتي وشعبي جمهورية إيران الإسلامية ولبنان، وترحب بإدانة مجلس الأمن السريعة لهذه الهجمات. وقال إنه يجب القضاء على مثل هذه الهجمات قبل أن تمتد إلى دول أعضاء أخرى.

٨٣ - ويرفض وفده التدخل في شؤون أية دولة لدوافع سياسية بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان. فحالات حقوق الإنسان يجب أن يتناولها مجلس حقوق الإنسان بروح من الموضوعية، وعدم الانتقائية، واحترام السيادة الوطنية. ويعارض وفده استغلال عمل اللجنة الثالثة لتحقيق أهداف سياسية للدول، ويرحب بالمواقف المبدئية التي أعلنت عنها بعض الوفود ضد مشاريع القرارات ذات الدوافع السياسية. ولهذه الأسباب، فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

٨٤ - **السيدة بيلسكايا** (بيلاروس): قالت إن آلية الاستعراض الدوري الشامل تجسد مبادئ عدم الانتقائية، والشفافية، والموضوعية، والحياد، واحترام السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد أظهرت هذه الآلية بالفعل فعاليتها في التصدي لمسائل حقوق الإنسان في السياق العالمي وفي حالة البلدان الفردية على حد سواء.

٨٥ - وأضافت أن جمهورية إيران الإسلامية خضعت لعملية الاستعراض الدوري الشامل، ونفذت بنجاح التوصيات ذات الصلة؛ غير أن مقدمي مشروع القرار، باستخدام نهج ومعايير ذاتية، قد شوهوا الحالة في هذا البلد وجهوده وإنجازاته فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكمثال على مثل هذا التقدم، احتلت جمهورية إيران الإسلامية مرتبة عالية في مؤشر التنمية البشرية، وتحتل مركزاً قيادياً إقليمياً فيما يتعلق بالمؤشرات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٨٦ - وقالت إن مشروع القرار يُستخدم لممارسة ضغط إضافي على حكومة جمهورية إيران الإسلامية، ولتبرير العقوبات السياسية والاقتصادية التي فُرضت عليها بالفعل. وأضافت أن بيلاروس ستصوت ضد مشروع القرار، وطالبت الوفود الأخرى بأن تفعل المثل.

٨٧ - **السيدة أستياساران أرياس** (كوبا): كررت موقف وفدها المبدئي ضد القرارات القطرية المخصصة والتدابير الانتقائية ضد بلدان الجنوب. وقالت إن التعزيز الفعال لحقوق الإنسان وحمايتها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعاون والحوار، وبمشاركة البلد المعني. وأضافت أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وخاصة آلية الاستعراض الدوري الشامل، أتاح بحث حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة عن طريق الحوار البناء والتعاون القائم على مبادئ الموضوعية، والحياد، وعدم الانتقاء. ولهذه الأسباب، فإن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار.

٨٨ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يشعر بقلق بالغ لغياب الإنصاف والحياد عند التصدي لمسألة حقوق الإنسان. وأضاف أن حكومته تؤمن إيماناً راسخاً بأن مسائل حقوق الإنسان لفرادى الدول ينبغي تناولها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل بدلاً من اللجنة الثالثة. فمن الواضح أن مشروع القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران

الإسلامية يعد أداة تحركها دوافع سياسية، وسيقوض الثقة بين الشركاء المحتملين. ونظراً لموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبدئي ضد استخدام السياسة، والمعايير المزدوجة، والانتقائية في مجال حقوق الإنسان، فإن حكومته ستصوت ضد مشروع القرار.

٨٩ - **السيدة حسن** (جيبوتي)، تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقالت إن المنظمة تعارض القرارات القطرية المخصصة عن حقوق الإنسان، والتي تستهدف بعض البلدان النامية والإسلامية بصورة انتقائية، وتحول العمل من أجل النهوض بقضية حقوق الإنسان إلى ممارسة سياسية. وأضافت أن مشروع القرار المعني يتعارض مع روح التعاون الضروري لمعالجة هذه المسألة، ولا يعبر عن الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ومن المؤسف أنه على الرغم من التطورات الإيجابية في هذا البلد وتعاونه في إطار الاستعراض الدوري الشامل، إلا أنه تم تقديم مشروع قرار. وتحث المنظمة جميع الدول على معارضة مشروع القرار.

٩٠ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار الذي يستند إلى نهج مُسيّس بدرجة عالية ولا يعكس واقع حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. فلا تملك أية دولة السلطة أو القوة المعنوية للتعبير عن حالة حقوق الإنسان في أية دولة أخرى. وأضافت أن الضغط غير المبرر الذي تفرضه مثل هذه المبادرات على البلدان المعنية لا يساعد إلا على زيادة العقبات المختلفة التي تعترض الحوار والتعاون.

٩١ - وقالت إن مجلس حقوق الإنسان، وخاصة الاستعراض الدوري الشامل، يستخدمان أساليب مناسبة لضمان بحث حالات حقوق الإنسان بطريقة محايدة وموضوعية وغير انتقائية. وينبغي أن يسود التعاون الدولي الشفاف بدلاً من المواجهة الاستراتيجية، وينبغي تعزيزه مع الالتزام التام بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

٩٢ - **السيدة خوان** (الاتحاد الروسي): قالت إن حكومتها دأبت على معارضة تقديم قرارات قطرية مخصصة. فقد أُنشئت آلية الاستعراض الدوري الشامل خصيصاً لتناول حالات حقوق الإنسان في أي بلد، وقد أظهرت هذه الآلية فعاليتها وكفاءتها في هذا الصدد. ويشعر الاتحاد الروسي بالدهشة لإصرار مقدمي مشروع القرار على تقديم مشروع عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية كل عام. وأضافت أن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار.

٩٣ - **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن إكوادور تؤيد تماماً عمل مؤسسات مجلس حقوق الإنسان الذي يعد الهيئة المناسبة لبحث حالات حقوق الإنسان، وحث جميع البلدان على المساهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأضاف أن القرارات القطرية المخصصة تضر بالعلاقات بين الدول، وبالحوار البناء، والتعاون الدولي. وترفض حكومته المضايقات المستمرة التي تتعرض لها البلدان لأسباب سياسية، ولهذا فإنها ستصوت ضد مشروع القرار.

٩٤ - أُجري تصويت مسجَّل على مشروع القرار A/C.3/68/L.57.

المؤيدون:

الأرجنتين، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما،

بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، توغو، توفالو، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر القمر، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت تومي وبرينسيبي، سانت كيتس ونيفيس، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوروندي، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، السودان، الصومال، الصين، طاجيكستان، عمان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، الكويت، لبنان، مصر، نيكاراغوا، الهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، البحرين، البرازيل، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، تايلند، ترينداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، سيراليون، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، الفلبين، فيجي، قيرغيزستان، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، اليمن.

٩٥ – اعتُمد مشروع القرار A/C.3/68/L.57 بأغلبية ٨٣ مقابل ٣٦، وامتناع ٦٢.

٩٦ – **السيدة سوتيكنو** (إندونيسيا): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود جماعية تقوم على الاحترام المتبادل، والحوار، والتعاون لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى العالمي. وأضافت أن الاستعراض الدوري الشامل يقوم بدور هام وإيجابي في تعزيز مثل هذه الجهود. وترحب إندونيسيا بالتعهدات والالتزامات الإيجابية لحكومة جمهورية إيران الإسلامية الجديدة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي للمجتمع الدولي السماح لجمهورية إيران الإسلامية بالمهلة اللازمة لتنفيذ هذه التعهدات والالتزامات. وعلى ضوء على هذه الاعتبارات، وغياب المشاركة البناءة، والحوار الحقيقي بين مؤيدي القرار

وجمهورية إيران الإسلامية، صوتت إندونيسيا ضد مشروع القرار.

٩٧ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن وفدها صوت لصالح القرار بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في جمهورية إيران الإسلامية. غير أنه كان ينبغي أن يتضمن القرار لغة بناءة ومشجعة بدرجة أكبر على ضوء الالتزامات والجهود التي قامت بها حكومة جمهورية إيران الإسلامية الجديدة، وخاصة نظراً لتعاونها مع مجلس حقوق الإنسان.

٩٨ - **السيد روديا** (شيلي): قال إنه ينبغي لجميع الدول استخدام آليات مجلس حقوق الإنسان. غير أنه عندما يتعذر ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي دعم حق والتزام الجمعية العامة باتخاذ إجراء في الحالات التي تُرتكب فيها انتهاكات خطيرة ومتكررة لحقوق الإنسان. وأضاف أن وفده صوت لصالح مشروع القرار، على الرغم من أنه يعترف بالالتزامات التي أعلنها رئيس الجمهورية الجديد، والتقدم الذي أحرزته جمهورية إيران الإسلامية. وتأمل حكومة شيلي في أن تترجم هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة من أجل التصدي للشواغل الرئيسية التي أعرب عنها المجتمع الدولي.

٩٩ - **الرئيس:** قال إنه نظراً لأن الجلسة قد تجاوزت الوقت المقرر لها، فإنه سيتعين مغادرة المترجمين الشفويين. وأضاف أنه يفترض أن اللجنة توافق على استمرار الجلسة باللغة الانكليزية فقط.

١٠٠- وقد تقرر ذلك.

١٠١- **السيد باتريوتا** (البرازيل): قال إن وفده امتنع عن التصويت على القرار لأن النص لم يعبر بصورة كافية عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وأضاف أن الإفراج عن السجناء السياسيين، وصياغة مشروع قانون عن حقوق المواطنين، وتعيين مساعد خاص لشؤون الأقليات، وتعيين نساء في مراكز السلطة كلها عوامل ينبغي وضعها في الاعتبار. غير أن البرازيل لا تزال تشعر بقلق بالغ تجاه حقوق الأقليات، ولا سيما حقوق الطائفة البهائية. وقال إن حكومته تدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى تعزيز تعاونها مع منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن طريق السماح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بزيارة هذا البلد.

١٠٢- **السيدة بوسير** (ترينيداد وتوباغو): أعادت إلى ذاكرة اللجنة أن مجلس حقوق الإنسان قد أنشئ من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، وخاصة من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. كما أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تتصدى لمثل هذه الانتهاكات.

١٠٣- وقالت إن القرارات الخاصة بحالة حقوق الإنسان في بلدان معينة تبدو مُسيّسة وانتقائية. وينبغي السماح لمجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات بأن تضطلع بولاياتها وتشارك في إجراء بحث محايد لانتهاكات حقوق الإنسان في أية دولة عضو. ونظراً لأن حكومتها تؤيد الرأي القائل بأن الحوار المتبادل، والتعاون، والتفاهم هي السبيل لتحسين حالات حقوق الإنسان، فإنها تشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون مع مجلس حقوق الإنسان، ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في هذا الصدد. ولهذه الأسباب، امتنعت ترينيداد وتوباغو عن التصويت على مشروعي القرارين A/C.3/68/L.57 و A/C.3/68/L.42.

١٠٤- **السيد هيساجيما** (اليابان): قال إن وفده صوت لصالح مشروع القرار، ولكنه لم ينضم إلى مقدميه. وأضاف أن حكومة اليابان عقدت الحوار التاسع المشترك بين اليابان وإيران بشأن حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وترحب بموافقة جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة هذا الحوار ومناسبات إيجابية أخرى أيضاً، مثل زيادة مشاركة المرأة في المجتمع. وتأمل حكومتها في أن تواصل جمهورية إيران الإسلامية مشاركتها مع المجتمع الدولي والتعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وآليات حقوق الإنسان الأخرى.

١٠٥- وقال إن هناك عدداً من المسائل المعلقة التي تتطلب التحسين، من بينها تقييد التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الرأي والتعبير، واستخدام العقوبات القاسية وإعدام الأحداث. وترحب اليابان بالتعهدات التي أعلنها رئيس الجمهورية الجديد بإعطاء الأولوية لمسألة حقوق الإنسان. ومن المهم بناء الثقة بين المجتمع الدولي وجمهورية إيران الإسلامية، وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في الحوار البناء والتعاون مع هذا البلد من أجل تحقيق المزيد من التحسن في حالة حقوق الإنسان.

١٠٦- **السيد تولا** (نيوزيلندا): قال إنه بينما تستحق التقارير التي تتحدث عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية الاهتمام الكامل من جانب المجتمع الدولي، إلا أن وفده يدرك أن كثيراً من انتهاكات حقوق الإنسان التي نُشرت تقارير عنها وقعت خلال فترة حكم رئيس الجمهورية السابق. ومع أن إجراء تغيير كبير في الحالة سيتطلب وقتاً، إلا أن حكومته تتوقع من جمهورية إيران الإسلامية إعطاء الأولوية لتحسين حقوق الإنسان. وقد انضمت نيوزيلندا إلى مقدمي مشروع القرار على أمل أن يكون بمثابة معيار لقياس التقدم في المستقبل. ويشجع وفده جمهورية إيران الإسلامية على النظر إلى القرار في هذا الضوء.

١٠٧- **السيد كابوش** (فرنسا): قال إن وفده يود أن يسجل رأيه بأن قرار الرئيس بمواصلة الجلسة بدون ترجمة شفوية ينبغي ألا يعتبر سابقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٣٠.